

٣- كتاب التيمم

والقول المحيط بأصول هذا الكتاب يشتمل بالجملة على سبعة أبواب :

الباب الأول : في معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل منها .

الثاني : معرفة من تجوز له هذه الطهارة .

الثالث : في معرفة شروط جواز هذه الطهارة .

الرابع : في صفة هذه الطهارة .

الخامس : فيما تصنع به هذه الطهارة .

السادس : في نواقض الطهارة .

السابع : في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها أو في استباحتها .

○ الباب الأول ○

[في معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل منها]

اتفق العلماء على أن هذه الطهارة هي بدل من الطهارة الصغرى ، واختلفوا في الكبرى ، فروي عن عمر وابن مسعود أنهما كانا لا يريانها بدلاً من الكبرى ، وكان علي وغيره من الصحابة يرون أن التيمم يكون بدلاً من الطهارة الكبرى ، وبه قال عامة الفقهاء .

والسبب في اختلافهم الاحتمال الوارد في آية التيمم ، وأنه لم تصح عندهم الآثار الواردة بالتيمم للجنب ، أما الاحتمال الوارد في الآية فلأن قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ ^(١) يحتمل أن يعود الضمير الذي فيه على المحدث حدثاً أصغر فقط ، ويحتمل أن يعود عليهما معاً ، لكن من كانت الملامسة عنده في الآية الجماع فالأظهر أنه عائد عليهما معاً ، ومن كانت الملامسة عنده هي اللمس باليد ، أعني في قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ ^(٢) . فالأظهر أنه إنما يعود الضمير عنده على المحدث حدثاً أصغر فقط ، إذ كانت الضمائر إنما يحمل أبداً عَوْدُهَا على أَقْرَبِ مَذْكُورٍ إِلَّا أَنْ يَقْدَرَ فِي الْآيَةِ تَقْدِيماً وَتَأْخِيراً حَتَّى يَكُونَ تَقْدِيرُهَا هَكَذَا: ﴿يَأْيَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ ، ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ ، ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ ، ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ، ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا﴾ ، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ . ومثل هذا ليس ينبغي أن يصار

(١) المائدة : (٦) .

إليه إلا بدليل ، فإن التقديم والتأخير مجاز ، وحمل الكلام على الحقيقة أولى من حمله على المجاز ، وقد يظن أن في الآية شيئاً يقتضي تقدماً وتأخيراً ، وهو أن حملها على ترتيبها يوجب أن المرض والسفر حدثان ، لكن هذا لا يحتاج إليه إذا قدرت أو هاهنا بمعنى الواو ، وذلك موجود في كلام العرب في مثل قول الشاعر :

وَكَانَ سَيَّانَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرْتَ السُّوحُ^(١)

فإنه إنما يقال : سيان زيد وعمر . وهذا هو أحد الأسباب التي أوجبت الخلاف في هذه المسألة . وأما ارتياهم في الآثار التي وردت في هذا المعنى فبين مما خرجه البخاري^(٢) ومسلم^(٣) : أن رجلاً أتى عمر رضي الله عنه فقال : أجنبت فلم أجد الماء ، فقال : لا تصل ، فقال عمار : أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبتنا فلم نجد الماء ، فأما أنت فلم تصل ، وأما أنا فتممعت في التراب فصليت؟ فقال النبي ﷺ : « إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدِكَ ثُمَّ تَنْفَخَ فِيهِمَا ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَّيَكَ » ، فقال عمر : اتق الله يا عمار ، فقال : إن شئت لم أحدث به وفي بعض الروايات^(٤) : أنه قال له عمر :

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . وهو من شواهد ابن جني في الخصائص (١ / ٣٤٨) بتحقيق محمد علي النجار .

(٢) في صحيحه (١ / ٤٤٣ رقم ٣٣٨) .

(٣) في صحيحه (١ / ٢٨٠ رقم ١١٢ / ٣٦٨) .

قلت : وأخرجه الطيالسي (ص ٨٨ رقم ٦٣٨) ، وأحمد (٤ / ٢٦٥) ، والدارمي (١ / ١٩٠) ، وأبو داود (١ / ٢٢٨ رقم ٣٢٢) ، والترمذي (١ / ٢٦٨ رقم ٤٤) ، والنسائي (١ / ١٦٥ - ١٦٦) ، وابن ماجه (١ / ١٨٨ رقم ٥٦٩) ، وابن الجارود (رقم : ١٢٥) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١ / ١٢٢) ، والدارقطني (١ / ١٨٢ رقم ٢٧) ، والبيهقي (١ / ٢٠٩ - ٢١١) ، والبعوي في شرح السنة (٢ / ١٠٨ - ١٠٩) من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي ، عن أبيه به . وقد رواه بعضهم مطولاً ، وبعضهم مختصراً .

(٤) قلت : هو عند أحمد في المسند (٤ / ٢٦٥) ، ومسلم (١ / ٢٨١ رقم ١١٢) =

تَوَلَّيْتُكَ مَا تَوَلَّيْتُ . وَخَرَجَ مُسْلِمٌ^(١) عَنْ شَقِيقٍ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا كَيْفَ يَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ لِأَبِي مُوسَى : لَا يَتِيمَمُ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَكَيْفَ بِهِذِهِ الْآيَةُ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾^(٢) فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَوْ رَخِصَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ؛ لِأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتِيمَمُوا بِالصَّعِيدِ ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ : أَلَمْ تَسْمَعْ لِقَوْلِ عِمَارٍ ؟ وَذَكَرَ لَهُ الْحَدِيثَ الْمُتَقَدِّمَ ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ : أَلَمْ تَرَ عَمْرٌ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عِمَارٍ ؟ وَلَكِنْ الْجُمْهُورُ رَأَوْا أَنَّ ذَلِكَ قَدْ ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ عِمَارٍ^(٣) وَعِمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ^(٤) ، خَرَجَهُمَا الْبُخَارِيُّ ، وَإِنْ نَسِيَانُ عَمْرٍ لَيْسَ مُؤَثِّرًا فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ بِحَدِيثِ عِمَارٍ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ اسْتَدَلُّوا بِجَوَازِ التَّيَمُّمِ لِلْجَنْبِ وَالْحَائِضِ بِعَمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا

= (٣٦٨) ، وَأَبِي دَاوُدَ (١ / ٢٢٨ / ٣٢٢) وَغَيْرَهُمْ ..

(١) فِي صَحِيحِهِ (١ / ٢٨٠ / ١١٠) .

قُلْتُ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١ / ٤٥٥ / ٣٤٦) ، وَأَحْمَدُ (٤ / ٣٩٦) ،

وَأَبُو دَاوُدَ (١ / ٢٢٧ / ٣٢١) ، وَالنَّسَائِيُّ (١ / ١٧٠ - ١٧١) ، وَالِدَارِقُطْنِيُّ

(١ / ١٧٩ - ١٨٠ / ١٥) ، وَالْبَيْهَقِيُّ (١ / ٢١١) .

وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ مَطُولًا وَبَعْضُهُمْ مُخْتَصَرًا .

(٢) الْمَائِدَةُ : (٦) .

(٣) أَمَّا حَدِيثُ عِمَارٍ فَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١ / ٤٤٧ / ٣٤٤) ، وَمُسْلِمٌ (١ / ٤٧٤ / ٣١٢ / ٦٨٢) ،

وَأَحْمَدُ (٤ / ٤٣٤) ، وَالنَّسَائِيُّ (١ / ١٧١) ، وَالطُّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ

(١ / ٤٦٦) ، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُتَقَاتِلِ (رَقْم : ١٢٢) ، وَالِدَارِقُطْنِيُّ (١ / ٢٠٢)

(رَقْم : ٣) ، وَالْبَيْهَقِيُّ (١ / ٢١٨ - ٢١٩) ، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي ذِكْرِ أَخْبَارِ أَصْحَابِ

(٢ / ٢٦٤) ، وَالْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السَّنَةِ (٢ / ١١٠ - ١١١) ، وَابْنُ خَرِيزَةَ (١ / ١٣٦)

(رَقْم : ٢٧١) مِنْ طَرَفِ عَنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ ، بَعْضُهُمْ

مَطُولًا ، وَبَعْضُهُمْ مُخْتَصَرًا .

وَطَهُوراً»^(١) . وأما حديث عمران بن الحصين^(٢) فهو : أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً معتزلاً لم يصل مع القوم فقال : « يا فلانُ أما يَكْفِيكَ أنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ ؟ » فقال : يا رسول الله ، أصابتني جنابة ولا ماء ، فقال ﷺ : « عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ » ولموضع هذا الاحتمال اختلفوا : هل لمن ليس عنده ماء أن يطأ أهله أم لا يطؤها ؟ أعني من يجوز للجنب التيمم .

(١) أخرجه البخاري (١ / ٤٣٥ رقم ٣٣٥) ، ومسلم (١ / ٣٧٠ رقم ٥٢١) من

حديث جابر .

(٢) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

○ الباب الثاني ○

[في معرفة من تجوز له الطهارة]

وأما من تجوز له هذه الطهارة ، فأجمع العلماء أنها تجوز لاثنين : للمريض وللمسافر إذا عدما الماء . واختلفوا في أربع :

- ١- المريض يجد الماء ، ويخاف من استعماله .
- ٢- وفي الحاضر يعدم الماء .
- ٣- وفي الصحيح المسافر يجد الماء فيمنعه من الوصول إليه خوف .
- ٤- وفي الذي يخاف من استعماله من شدة البرد .

فأما المريض الذي يجد الماء ويخاف من استعماله، فقال الجمهور: يجوز التيمم له، وكذلك الصحيح الذي يخاف الهلاك أو المرض الشديد من برد الماء ، وكذلك الذي يخاف من الخروج إلى الماء ، إلا أن معظمهم أوجب عليه الإعادة إذا وجد الماء . وقال عطاء : لا يتيمم المريض ولا غير المريض إذا وجد الماء . وأما الحاضر الصحيح الذي يعدم الماء ، فذهب مالك والشافعي إلى جواز التيمم له . وقال أبو حنيفة : لا يجوز التيمم للحاضر الصحيح وإن عدم الماء .

وسبب اختلافهم في هذه المسائل الأربع التي هي قواعد هذا الباب ؛ أما في المريض الذي يخاف من استعمال الماء ، فهو اختلافهم هل في الآية محذوف مقدر في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾^(١) ، فمن رأى أن في الآية حذفاً ؛ وأن تقدير الكلام وإن كنتم مرضى لا تقدرون على استعمال

(١) المائدة : (٦) .

الماء ، وأن الضمير في قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ﴾ إنما يعود على المسافر ، فقد أجاز التيمم للمريض الذي يخاف من استعمال الماء . ومن رأى أن الضمير في ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ﴾ ^(١) يعود على المريض والمسافر معاً ، وأنه ليس في الآية حذف لم يجز للمريض إذا وجد الماء التيمم .

وأما سبب اختلافهم في الحاضر الذي يعدم الماء ، فاحتمال الضمير الذي في قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ﴾ ^(١) أن يعود على أصناف المحدثين ؛ أعني : الحاضرين والمسافرين ، أو على المسافرين فقط . فمن رآه عائداً على جميع أصناف المحدثين ؛ أجاز التيمم للحاضرين . ومن رآه عائداً على المسافرين فقط أو على المرضى والمسافرين لم يجز التيمم للحاضر الذي يعدم الماء . وأما سبب اختلافهم في الخائف من الخروج إلى الماء ، فاختلافهم في قياسه على من عدم الماء ، وكذلك اختلافهم في الصحيح يخاف من برد الماء ، السبب فيه هو اختلافهم في قياسه على المريض الذي يخاف من استعمال الماء ، وقد رجح مذهبهم القائلون بجواز التيمم للمريض بحديث جابر ^(٢) في المجروح الذي اغتسل فمات ، فأجاز صلى الله عليه وسلم المسح له وقال : « قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ » . وكذلك رجحوا أيضاً قياس الصحيح الذي يخاف من برد الماء على المريض بما روي أيضاً في ذلك عن عمرو بن العاص ^(٣)

(١) المائدة : (٦) .

(٢) أخرجه أبو داود (١ / ٢٣٩ رقم ٣٣٦) ، والبيهقي (١ / ٢٢٧) ، والدارقطني

(١ / ١٨٩ رقم ٣) . وهو حديث حسن بشواهده .

(الشاهد الأول) أخرجه أبو داود (١ / ٢٤٠ رقم ٣٣٧) ، وابن ماجه (١ / ١٨٩

رقم ٥٧٢) ، والحاكم (١ / ١٦٥) وقال : حديث صحيح ووافقه الذهبي ، وأشار

إليه الدارقطني (١ / ١٩١) وأخرجه ابن حبان (١ / ٧٦ رقم ٢٠١) والدارمي

(١ / ١٩٢) ، من حديث ابن عباس .

(الشاهد الثاني) : أخرجه الحاكم (١ / ١٧٨) ، والدارقطني (١ / ١٩٠) من

حديث ابن عباس .

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً بهذا اللفظ (١ / ٤٥٤) .

أنه أجنب في ليلة باردة ، فتيمة وتلا قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ ^(١) . فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يعنف .

= وأخرجه أحمد (٢٠٣/ ٤) ، وأبو داود (٣٣٨/ ١) رقم ٣٣٤ ، والدارقطني (١٧٨/ ١) رقم ١٢ ، والحاكم (١٧٧/ ١) ، والبيهقي (٢٢٥/ ١) . وهو حديث صحيح . وصححه الألباني في صحيح أبي داود .

(١) النساء : (٢٩) .

○ الباب الثالث ○

[في معرفة شروط جواز هذه الطهارة]

وأما معرفة شروط هذه الطهارة ، فيتعلق بها ثلاث مسائل قواعد :

إحداها : هل النية من شرط هذه الطهارة أم لا ؟

والثانية : هل الطلب شرط في جواز التيمم عند عدم الماء أم لا ؟

والثالثة : هل دخول الوقت شرط في جواز التيمم أم لا ؟

● أما المسألة الأولى :

[نية التيمم]

فالجمهور على أن النية فيها شرط ؛ لكونها عبادة غير معقولة المعنى ، وشذ زفر^(١) فقال : إن النية ليست بشرط فيها ، وأنها لا تحتاج إلى نية ، وقد روي ذلك أيضا عن الأوزاعي ، والحسن بن حي^(٢) وهو ضعيف .

(١) زفر بن الهذيل العبيري ، أبو الهذيل فقيه حنفي وعَلَّامة محدث . ولد سنة (١١٠ هـ) وكان من متورعة الفقهاء . قال عنه ابن معين : ثقة مأمون . تفقه بأي حنيفة ، وهو أكبر تلامذته ، وكان ممن جمع بين العلم والعمل . قال ابن سعد : توفي سنة (١٥٨ هـ) . [سير أعلام النبلاء (٨ / ٣٨)] .

(٢) تقدمت ترجمته .

• وأما المسألة الثانية :

[طلب الماء]

فإن مالكا رضي الله عنه اشترط الطلب ، وكذلك الشافعي ، ولم يشترطه أبو حنيفة . سبب اختلافهم في هذا هو هل يسمى من لم يجد الماء دون طلب غير واجد للماء ، أم ليس يسمى غير واجد للماء إلا إذا طلب الماء فلم يجده ؟ لكن الحق في هذا أن يعتقد أن المتيقن لعدم الماء إما بطلب متقدم ، وإما بغير ذلك هو عادم للماء ، وأما الظان فليس بعادم للماء ، ولذلك يضعف القول بتكرار الطلب الذي في المذهب في المكان الواحد بعينه ، ويقوى اشتراطه ابتداء إذا لم يكن هنالك علم قطعي بعدم الماء .

• وأما المسألة الثالثة :

[دخول الوقت]

وهو اشتراط دخول الوقت فمنهم من اشترطه وهو مذهب الشافعي ومالك ، ومنهم من لم يشترطه ، وبه قال أبو حنيفة وأهل الظاهر وابن شعبان^(١) من أصحاب مالك . وسبب اختلافهم هو : هل ظاهر مفهوم آية الوضوء يقتضي أن لا يجوز التيمم والوضوء إلا عند دخول الوقت لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(٢) الآية ، فأوجب الوضوء والتيمم عند وجوب القيام إلى الصلاة ، وذلك إذا دخل الوقت ، فوجب لهذا أن يكون حكم الوضوء

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) المائدة : (٦) .

والتيمم في هذا حكم الصلاة ، أعني أنه كما أن الصلاة من شرط صحتها الوقت ، كذلك من شروط صحة الوضوء والتيمم الوقت ، إلا أن الشرع خصص الوضوء من ذلك ^(١) ، فبقي التيمم على أصله ، أم ليس يقتضي هذا ظاهر مفهوم الآية ، وأن تقدير قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ ^(٢) . أي : إذا أردتم القيام إلى الصلاة ، وأيضا فإنه لو لم يكن هنالك محذوف لما كان يفهم من ذلك إلا إيجاب الوضوء والتيمم عند وجوب الصلاة فقط ، لا أنه لا يجزئ إن وقع قبل الوقت إلا أن يقاسا على الصلاة ، فلذلك الأولى أن يقال في هذا : إن سبب الخلاف فيه هو قياس التيمم على الصلاة ، لكن هذا يضعف ، فإن قياسه على الوضوء أشبه ، فتأمل هذه المسألة فإنها ضعيفة ، أعني : من يشترط في صحته دخول الوقت ويجعله من العبادات المؤقتة ، فإن التوقيت في العبادة لا يكون إلا بدليل سمعي ، وإنما يسوغ القول بهذا ؛ إذا كان على رجاء من وجود

(١) قلت : في ذلك أحاديث . (منها) :

ما أخرجه مسلم (١ / ٢٣٢ رقم ٢٧٧ / ٨٦) ، وأبو داود (١ / ١٢٠ رقم ١٧٢) ، والترمذي (١ / ٨٩ رقم ٦١) ، والنسائي (١ / ٨٦) ، وابن ماجه (١ / ١٧٠ رقم ٥١٠) ، وابن الجارود في المنتقى (رقم ١) وأحمد (٥ / ٣٥٠ ، ٣٥١) ، والبيهقي (١ / ١١٨ ، ١٦٢ ، ٢٧١) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١ / ٤١) والطيالسي (ص ١٠٨ رقم ٨٠٥) عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد . ومسح على خفيه ، فقال له عمر : لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه . قال : « عمداً صنعتُهُ يا عمر » .

(ومنها) :

ما أخرجه البخاري (١ / ٣١٥ رقم ٢١٤) ، وأبو داود (١ / ١٢٠ رقم ١٧١) ، والترمذي (١ / ٨٨ رقم ٦٠) ، والنسائي (١ / ٨٥) ، وابن ماجه (١ / ١٧٠ رقم ٥٠٩) ، وأحمد (٣ / ١٣٢ ، ١٣٣) .

عن أنس قال : « كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة ، قلت : كيف كنتم تصنعون ؟ قال : يُجزئ أحدنا الوضوء ما لم يُحدث » .

(٢) المائدة : (٦) .

الماء قبل دخول الوقت ؛ فيكون هذا ليس من باب أن هذه العبادة مؤقتة ، لكن من باب أنه ليس ينطلق اسم غير الواجد للماء إلا عند دخول وقت الصلاة ؛ لأنه ما لم يدخل وقتها ، أمكن أن يطرأ هو على الماء ، ولذلك اختلف المذهب متى يتيمم ؟ هل في أول الوقت أو في وسطه أو في آخره ؟ لكن هاهنا مواضع يعلم قطعاً أن الإنسان ليس بطارئ على الماء فيها قبل دخول الوقت ، ولا الماء بطارئ عليه . وأيضاً فإن قدرنا طُرُوء الماء فليس يجب عليه إلا نقض التيمم فقط لا منع صحته ، وتقدير الطرو هو ممكن في الوقت وبعده ، فلم جعل حكمه قبل الوقت خلاف حكمه في الوقت ؟ أعني : أنه قبل الوقت يمنع انعقاد التيمم ، وبعد دخول الوقت لا يمنعه ، وهذا كله لا ينبغي أن يصار إليه إلا بدليل سمعي ، ويلزم على هذا أن لا يجوز التيمم إلا في آخر الوقت فتأمله .

○ الباب الرابع ○ [في صفة هذه الطهارة]

وأما صفة هذه الطهارة ، فيتعلق بها ثلاث مسائل هي قواعد هذا الباب .

● المسألة الأولى :

[حد مسح اليدين]

اختلف الفقهاء في حد الأيدي التي أمر الله بمسحها في التيمم في قوله : ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾^(١) على أربعة أقوال :

القول الأول : أن الحد الواجب في ذلك هو الحد الواجب بعينه في الوضوء ، وهو إلى المرافق ، وهو مشهور المذهب ، وبه قال فقهاء الأمصار .

والقول الثاني : أن الفرض هو مسح الكف فقط ، وبه قال أهل الظاهر وأهل الحديث .

والقول الثالث : الاستحباب إلى المرفقين ، والفرض الكفان ، وهو مروي عن مالك .

والقول الرابع : أن الفرض إلى المناكب ، وهو شاذ روي عن الزهري ومحمد ابن مسلمة^(٢) .

(١) المائدة : (٦) .

(٢) محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام ، أبو هشام : فقيه مالكي ، روى عن الإمام =

والسبب في اختلافهم اشتراك اسم اليد في لسان العرب ، وذلك أن اليد في كلام العرب يقال على ثلاثة معان : على الكف فقط وهو أظهرها استعمالاً ، ويقال على الكف والذراع ، ويقال على الكف والساعد والعضد .

والسبب الثاني اختلاف الآثار في ذلك ، وذلك أن حديث عمار المشهور^(١) فيه من طرقه الثابتة « إنما يكفيك أن تضرب بيدك ، ثم تنفخ فيها ثم تمسح بها وجهك وكفيك » . وورد في بعض طرقه^(٢) أنه قال له ﷺ : « وأن تمسح بيدك إلى المرفقين » . وروي أيضاً عن ابن عمر^(٣) أن النبي ﷺ قال :

= مالك وتفقه عنده ، وروى عنه الضحاك بن عثمان . قال أبو حاتم : « كان أحد فقهاء المدينة ، وأصحاب مالك وأفقههم » ثقة مأمون حجة ، جمع العلم والورع له كتاب فقه . توفي سنة (٢١٦هـ) . [ترتيب المدارك (١ / ٣٥٨)] .
(١) وهو حديث متفق عليه تقدم تخريجه في الباب الأول : في معرفة الطهارة التي هذه الطهارة يدل منها .

(٢) أخرجه أبو داود (١ / ٢٣٣ رقم ٣٢٨) ، والدارقطني (١ / ١٨٢ رقم ٢٤) والبيهقي (١ / ٢١٠) قلت : وهو حديث ضعيف .
قال ابن حزم في المحلى بالآثار (١ / ٣٧٠ رقم المسألة ٢٥٠) : « وأما حديث عمار ، فإننا رويناه من طريق أبان بن يزيد العطار عن قتادة قال : حدثني محدث عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبزي عن عمار ، فلم يسم قتادة من حدثه . والأخبار الثابتة كلها عن عمار بخلاف هذا . فسقط هذا الخبر أيضاً » اهـ .

(٣) ● أخرجه الدارقطني (١ / ١٨٠ رقم ١٦) ، والحاكم (١ / ١٧٩) . كلاهما من حديث علي بن ظبيان ، عن عبيد الله بن عمر عن نافع ، عن ابن عمر به . وقال الحاكم : « لا أعلم أحداً أسنده عن عبيد الله غير علي بن ظبيان وهو صدوق » وتعقبه الذهبي فقال : « بل واه . قال ابن معين - في التاريخ (٢ / ٤٢٠) - ليس بشيء . وقال النسائي - في الضعفاء رقم ٤٥٦ : متروك الحديث - » اهـ .
قلت : وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل (٦ / ١٩١ رقم ١٠٥٤) : « متروك » . وقال أبو زرعة في الضعفاء (٢ / ٤٢٩) : « واهي الحديث جداً » .
● وأخرجه الدارقطني (١ / ١٨١ رقم ٢١) ، والحاكم (١ / ١٧٩ - ١٨٠) .

« التَّيْمُ ضَرْبَتَانِ : ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْقَيْنِ » . وروى أيضا من طريق ابن عباس^(١) ومن طريق غيره^(٢) فذهب الجمهور إلى ترجيح هذه الأحاديث على حديث عمار الثابت من جهة عضد القياس لها ؛ أعني : من جهة قياس التيمم على الوضوء ، وهو بعينه حملهم على أن عدلوا بلفظ اسم اليد عن الكف الذي هو فيه أظهر إلى الكف والساعد ، ومن زعم أنه ينطلق عليهما بالسواء ، وأنه ليس في أحدهما أظهر منه في الثاني فقد أخطأ ، فإن اليد وإن كانت اسماً مشتركاً فهي في الكف حقيقة ، وفيما فوق الكف مجاز ، وليس كل اسم مشترك هو مجمل ، وإنما المشترك المجمل الذي وضع من أول أمره مشتركاً ، وفي هذا قال الفقهاء : إنه لا يصح الاستدلال به ، ولذلك ما نقول : إن الصواب هو أن يعتقد أن الفرض إنما هو الكفان فقط ، وذلك أن اسم اليد لا يخلو أن يكون في الكف أظهر منه في سائر الأجزاء ، أو يكون دلالة على سائر أجزء الذراع والعضد بالسواء ، فإن كان أظهر ؛ فيجب المصير إلى الأخذ بالآثر الثابت ، فأمّا أن يغلب القياس هاهنا على الأثر فلا معنى له ، ولا أن ترجع به أيضا أحاديث لم تثبت بعد ، فالقول في هذه المسألة بين من الكتاب والسنة فتأمل . وأما من ذهب إلى الآباط فإنما ذهب إلى ذلك ؛ لأنه قد روي في بعض

كلاهما من طريق سليمان بن أبي داود الحراني عن سالم ونافع ، عن ابن عمر به . وقال الحاكم : سليمان بن أبي داود لم يخرجاه ، وإنما ذكرناه في الشواهد قلت : هو أسقط من أن يستشهد به . فقد قال ابن حبان في المجروحين (١ / ٣٣٥) عنه : « منكر الحديث جداً » .

- وقال أبو زرعة في العلل (١ / ٥٤ رقم ١٣٧) : « إنه حديث باطل » .
- (١) أخرجه أبو داود (١ / ٢٢٥ رقم ٣٢٠) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١ / ١١٠) . وقد صححه الألباني في صحيح أبي داود .
- (٢) وأما طريق الغير فورد من حديث جابر ، وأبي أمامة ، وعائشة ، والأسلع بن شريك ، وأبي هريرة ، وأبي جهيم . انظر تخریجها في كتابنا « إرشاد الأمة إلى فقه الكتاب والسنة » . جزء الطهارة .

طرق حديث عمار أنه قال: « تيممنا مع رسول الله ﷺ فمسحنا بوجوهنا وأيدينا إلى الماكب »^(١) . ومن ذهب إلى أن يحمل تلك الأحاديث على الندب ، وحديث عمار على الوجوب فهو مذهب حسن ، إذ كان الجمع أولى من الترجيح عند أهل الكلام الفقهي ، إلا أن هذا إنما ينبغي أن يصار إليه إن صحت تلك الأحاديث .

● المسألة الثانية :

[عدد ضربات التيمم]

اختلف العلماء في عدد الضربات على الصعيد للتيمم ، فمنهم من قال واحدة ، ومنهم من قال اثنتين ، والذين قالوا اثنتين منهم من قال : ضربة للوجه وضربة لليدين ، وهم الجمهور ، وإذا قلت الجمهور فالفقهاء الثلاثة معدودون فيهم ؛ أعني : مالكاً والشافعي وأبا حنيفة . ومنهم من قال : ضربتان لكل واحد منهما ؛ أعني : لليد ضربتان وللوجه ضربتان . والسبب في اختلافهم أن الآية مجملة في ذلك والأحاديث متعارضة ، وقياس التيمم على الوضوء في جميع أحواله

(١) أخرجه أبو داود (١ / ٢٢٤ رقم ٣١٨) ، والنسائي (١ / ١٦٨) ، وابن ماجه (١ / ١٨٧ رقم ٥٦٥ و ٥٦٦) ، وأحمد (٤ / ٢٦٣ - ٢٦٤) ، والطيالسي (ص ٨٨ رقم ٦٣٧) ، والشافعي في ترتيب المسند (١ / ٤٣ رقم ١٢٨) ، وابن الجارود رقم (١٢١) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١ / ١١٠) ، والبيهقي (١ / ٢٠٨) . وهو حديث صحيح .

وقد صححه الألباني في صحيح أبي داود .

● قلت : قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١ / ٤٤٥) : « وما يقوي رواية الصحيحين في الاختصار على الوجه والكفين كون عمار كان يفتي بعد النبي ﷺ بذلك ، وراوي الحديث أعرف بالمراد به من غيره ، ولا سيما الصحابي المجتهد » اهـ .

غير متفق عليه ، والذي في حديث عمار الثابت^(١) من ذلك إنما هو ضربة واحدة للوجه والكفين معاً ، لكن هاهنا أحاديث فيها ضربتان ، فرجع الجمهور هذه الأحاديث لمكان قياس التيمم على الوضوء .

● المسألة الثالثة :

[إيصال التراب إلى أعضاء التيمم]

اختلف الشافعي مع مالك وأبي حنيفة وغيرهما في وجوب توصيل التراب إلى أعضاء التيمم ، فلم ير ذلك أبو حنيفة واجباً ولا مالك ، ورأى ذلك الشافعي واجباً . وسبب اختلافهم الاشتراك الذي في حرف (من) في قوله تعالى : ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾^(٢) . وذلك أن (من) قد ترد للتبويض ، وقد ترد تمييز الجنس ، فمن ذهب إلى أنها هاهنا للتبويض ؛ أوجب نقل التراب إلى أعضاء التيمم . ومن رأى أنها تمييز الجنس ؛ قال : ليس النقل واجباً . والشافعي إنما رجع حملها على التبويض من جهة قياس التيمم على الوضوء ، لكن يعارضه حديث عمار المتقدم ؛ لأن فيه : « ثم تنفخ فيها » ، وتيمم رسول الله ﷺ على الحائط . وينبغي أن تعلم أن الاختلاف في وجوب الترتيب في التيمم ووجوب الفور فيه هو بعينه اختلافهم في ذلك في الوضوء ، وأسباب الخلاف هنالك هي أسبابه هنا فلا معنى لإعادته .

(١) وهو حديث متفق عليه ، وقد تقدم في الباب الأول : في معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل منها .

(٢) المائدة : (٦) .

○ الباب الخامس ○

[فيما تصنع به هذه الطهارة]

وفيه مسألة واحدة ، وذلك أنهم اتفقوا على جوازها بتراب الحرث الطيب ، واختلفوا في جواز فعلها بما عدا التراب من أجزاء الأرض المتولدة عنها كالحجارة ، فذهب الشافعي إلى أنه لا يجوز التيمم إلا بالتراب الخالص ، وذهب مالك وأصحابه إلى أنه يجوز التيمم بكل ما صعد على وجه الأرض من أجزائها في المشهور عنه الحصا والرمل والتراب . وزاد أبو حنيفة فقال : وبكل ما يتولد من الأرض من الحجارة مثل النورة والزرنيخ والجص والطين والرخام . ومنهم من شرط أن يكون التراب على وجه الأرض وهم الجمهور . وقال أحمد بن حنبل : يتيمم بغبار الثوب واللبد .

والسبب في اختلافهم شيان :

أحدهما : اشتراك اسم الصعيد في لسان العرب ، فإنه مرة يطلق على التراب الخالص ، ومرة يطلق على جميع أجزاء الأرض الظاهرة ، حتى أن مالكا وأصحابه حملهم دلالة اشتقاق هذا الاسم أعني : الصعيد أن يميزوا في إحدى الروايات عنهم التيمم على الحشيش وعلى الثلج قالوا : لأنه يسمى صعيداً في أصل التسمية ، أعني : من جهة صعوده على الأرض ، وهذا ضعيف .

والسبب الثاني : إطلاق اسم الأرض في جواز التيمم بها في بعض روايات الحديث المشهور^(١) ، وتقبيدها بالتراب في بعضها ، وهو قوله ﷺ : « جعلت لي » وهو حديث متفق عليه من حديث جابر ، وقد تقدم في الباب الأول في معرفة الطهارة

الأرض مسجداً وطهوراً . فإن في بعض رواياته : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » وفي بعضها : « جعلت لي الأرض مسجداً وجعلت لي تربتها طهوراً » .

وقد اختلف أهل الكلام الفقهي هل يقضى بالطلق على المقيد ، أو بالمقيد على المطلق ؟ والمشهور عندهم أن يقضى بالمقيد على المطلق ، وفيه نظر ، ومذهب أبي محمد بن حزم أن يقضى بالطلق على المقيد ؛ لأن المطلق فيه زيادة معنى ، فمن كان رأيه القضاء بالمقيد على المطلق وحمل اسم الصعيد الطيب على التراب ؛ لم يجز التيمم إلا بالتراب ، ومن قضى بالطلق على المقيد وحمل اسم الصعيد على كل ما على وجه الأرض من أجزائها ؛ أجاز التيمم بالرمل والحصى . وأما إجازة التيمم بما يتولد منها فضعيف إذ كان لا يتناول اسم الصعيد ، فإن أعم دلالة اسم الصعيد أن يدل على ما تدل عليه الأرض ، لا أن يدل على الزرنخ والنورة ، ولا على الثلج والحشيش ، والله الموفق للصواب ، والاشترك الذي في اسم الطيب أيضاً من أحد دواعي الخلاف .

التي هذه الطهارة بدل منها .

● والرواية التي فيها ذكر التراب .

أخرجها مسلم (١ / ٣٧١ رقم ٥٢٢) ، وابن أبي شيبة في المصنف (١ / ١٥٧) ، والطيالسي (ص ٥٦ رقم ٤١٨) ، والدارقطني (١ / ١٧٥ رقم ١) ، والبيهقي (١ / ٢١٣) .

من حديث حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : « فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ ثَلَاثَ : جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ . وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِداً . وَجُعِلَتْ تَرَبُّثُهَا لَنَا طَهُوراً إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ » . وذكر خصلة أخرى . هذا لفظ مسلم .

● وأخرجها أحمد في المسند (١ / ٩٨) عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : « أُعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ » فقلنا : يارسول الله ، ما هو ؟ قال : « نَصَرْتُ بِالرَّعْبِ ، وَأُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ ، وَسُمِّيتُ أَحْمَدُ ، وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُوراً ، وَجُعِلَتْ أُمْتِي خَيْرَ الْأُمَمِ » .

وأورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ٢٦٠ - ٢٦١) وقال : « رواه أحمد ، وفيه

○ الباب السادس ○

[في نواقض هذه الطهارة]

وأما نواقض هذه الطهارة فإنهم اتفقوا على أنه ينقضها ما ينقض الأصل الذي هو الوضوء أو الطهر ، واختلفوا من ذلك في مسألتين :

أحدهما : هل ينقضها إرادة صلاة أخرى مفروضة غير المفروضة التي تيمم لها ؟ .

والمسألة الثانية : هل ينقضها وجود الماء أم لا ؟ .

● أما المسألة الأولى :

[إرادة الصلاة الثانية تنقض تيمم الأولى]

فذهب مالك فيها إلى أن إرادة الصلاة الثانية تنقض طهارة الأولى ، ومذهب غيره خلاف ذلك . وأصل هذا الخلاف يدور على شيئين :

أحدهما : هل في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾^(١) محذوف مقدر ؛ أعني : إذا قمتم من النوم ، أو قمتم محدثين ، أم ليس هنالك محذوف أصلاً ؟ فمن رأى أن لا محذوف هنالك قال : ظاهر الآية وجوب الوضوء

= عبد الله بن محمد بن عقيل وهو سيء الحفظ . قال الترمذي : صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، وسمعت محمد بن إسماعيل - يعني : البخاري - يقول : كان أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ، والحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل . قلت : فالحديث حسن والله أعلم « اهـ .

(١) المائدة : (٦) .

أو التيمم عند القيام لكل صلاة ، لكن خصصت السنة من ذلك الوضوء^(١)
فبقي التيمم على أصله ، لكن لا ينبغي أن يحتج بهذا للمالك ، فإن مالكا يرى أن
في الآية محذوفاً على ما رواه عن زيد بن أسلم^(٢) في موطنه^(٣) .

وأما السبب الثاني : فهو تكرار الطلب عند دخول وقت كل صلاة وهذا هو
ألزم لأصول مالك ، أعني : أن يحتج له بهذا ، وقد تقدم القول في هذه المسألة ،
ومن لم يتكرر عنده الطلب وقدر في الآية محذوفاً ؛ لم ير إرادة الصلاة الثانية
مما ينقض التيمم .

● وأما المسألة الثانية :

[وجود الماء ينقض التيمم]

فإن الجمهور ذهبوا إلى أن وجود الماء ينقضها . وذهب قوم إلى أن الناقض
لها هو الحدث ، وأصل هذا الخلاف هل وجود الماء يرفع استصحاب الطهارة
التي كانت بالتراب ، أو يرفع ابتداء الطهارة به ؟ فمن رأى أنه يرفع ابتداء الطهارة
به قال : لا ينقضها إلا الحدث . ومن رأى أنه يرفع استصحاب الطهارة قال :
إنه ينقضها ، فإن حد الناقض هو الرافع للاستصحاب .

(١) وقد تقدم ما يدل على ذلك من حديث بريدة ، وحديث أنس في الباب الثالث :

في معرفة شروط جواز هذه الطهارة . المسألة الثالثة : دخول الوقت .

(٢) زيد بن أسلم ، أبو عبد الله العدوي المدني ، إمام حجة فقيه محدث ، حدث عن والده
أسلم مولى عمر بن الخطاب ، وعن عبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وأنس
ابن مالك ، وعنه : مالك بن أنس ، وسفيان الثوري والأوزاعي . كان له حلقة في
مسجد رسول الله ﷺ . وكان من العلماء العاملين . توفي سنة (١٣٦ هـ) [سير
أعلام النبلاء (٥ / ٣١٦)] .

(٣) (٢١ / ١) رقم (١٠) .

وقد احتج الجمهور لمذهبهم بالحديث الثابت^(١) ، وهو قوله ﷺ : « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً مَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ » والحديث محتمل ، فإنه يمكن أن يقال : إن قوله ﷺ : « ما لم يجد الماء » يمكن أن يفهم منه : فإذا وجد الماء انقطعت هذه الطهارة وارتفعت ، ويمكن أن يفهم منه : فإذا وجد الماء لم تصح ابتداء هذه الطهارة . والأقوى في عضد الجمهور هو حديث أبي سعيد الخدري^(٢) ، وفيه أنه ﷺ قال : « فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ » . فإن الأمر محمول عند جمهور المتكلمين على الفور ، وإن كان أيضا قد يتطرق إليه الاحتمال المتقدم فتأمل هذا .

وقد حمل الشافعي تسليمه أن وجود الماء يرفع هذه الطهارة أن قال : إن التيمم ليس رافعا للحدث ؛ أي : ليس مفيدا للتيمم الطهارة الرافعة للحدث ، وإنما هو مبيح للصلاة فقط مع بقاء الحدث ، وهذا لا معنى له ، فإن الله قد سماه طهارة ، وقد ذهب قوم من أصحاب مالك هذا المذهب فقالوا : إن التيمم لا يرفع الحدث ، لأنه لو رفعه لم ينقضه إلا الحدث . والجواب أن هذه الطهارة وجود الماء في حقها هو حدث خاص بها على القول بأن الماء ينقضها ، واتفق (١) تقدم قريبا من حديث حذيفة بهذه الزيادة . في الباب الخامس : فيما تصنع به هذه الطهارة .

(٢) بل هو حديث أبي ذر ، لا حديث أبي سعيد الخدري . أخرجه الطيالسي (ص ٦٦ رقم ٤٨٤) وأحمد (٥ / ١٤٦ و ١٤٧) ، وأبو داود (١ / ٢٣٥ رقم ٣٣٢) ، والترمذي (١ / ٢١١ رقم ١٢٤) ، والنسائي (١ / ١٧١) ، والدارقطني (١ / ١٨٧ رقم ٣٤٥ و ٦) ، والحاكم (١ / ١٧٦ - ١٧٧) ، والبيهقي (١ / ٢١٢) ولفظه : « الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشَرَ حِجَجٍ ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَمْسَهُ بِشَرَّتِهِ » .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، وانظر تفصيل الكلام عليه في نصب الراية (١ / ١٤٨ - ١٤٩) . وقد تقدم تخريجه والحكم عليه بأنه حديث حسن .

القائلون بأن وجود الماء ينقضها على أنه ينقضها قبل الشروع في الصلاة وبعد الصلاة ، واختلفوا هل ينقضها طروء في الصلاة ؟ فذهب مالك والشافعي وداود إلى أنه لا ينقض الطهارة في الصلاة وذهب أبو حنيفة وأحمد وغيرهما إلى أنه ينقض الطهارة في الصلاة وهم أحفظ للأصل ؛ لأنه أمر غير مناسب الشرع أن يوجد شيء واحد لا ينقض الطهارة في الصلاة ، وينقضها في غير الصلاة ، ويمثل هذا شنوعا على مذهب أبي حنيفة فيما يراه من أن الضحك في الصلاة ينقض الوضوء ، مع أنه مستند في ذلك إلى الأثر^(١) فتأمل هذه المسألة فإنها بينة ، ولا حجة في الظواهر التي يرام الاحتجاج بها لهذا المذهب من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾^(٢) . فإن هذا لم يبطل الصلاة بإرادته وإنما أبطلها طروء الماء كما لو أحدث .

(١) وهو أثر ضعيف ، تقدم تخريجه في الباب الرابع : في نواقض الوضوء المسألة السادسة :

الوضوء من الضحك في الصلاة .

(٢) محمد : (٣٣) .

○ الباب السابع ○

[في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها أو في استباحتها]
واتفق الجمهور على أن الأفعال التي هذه الطهارة شرط في صحتها هي
الأفعال التي الوضوء شرط في صحتها من الصلاة ، ومس المصحف وغير ذلك ،
واختلفوا هل يستباح بها أكثر من صلاة واحدة فقط ؟ فمشهور مذهب مالك
أنه لا يستباح بها صلاتان مفروضتان أبداً ، واختلف قوله في الصلاتين المقضيتين ،
والمشهور عنه أنه إذا كانت إحدى الصلاتين فرضاً والأخرى نفلاً أنه إن قدم
الفرض جمع بينهما ، وإن قدم النفل لم يجمع بينهما . وذهب أبو حنيفة إلى أنه
يجوز الجمع بين صلوات مفروضة بتيمم واحد . وأصل هذا الخلاف هو : هل
التيمم يجب لكل صلاة أم لا ؟ إما من قبل ظاهر الآية كما تقدم ، وإما من قبل
وجوب تكرار الطلب ، وإما من كليهما .